العدد (1570) السنة السادسة - السبت (1) اب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

"المدى" تلاحق قصة سرقة مصرف الرافدين في منطقة الزوية والداخلية تلقي القبض على اللصوص وتقبر الشائعات

الساعة العاشرة مساء يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٧/٢٨ اغلقت المحال التجارية القريبة والواقعة على الجهة المقابلة لمصرف زوية في منطقة الكرادة /داخل ابوابها. كل شيء كان طبيعيا ويسير بهدوء .خفتت الانوار وقل الزحام وساد شارع الكرادة الهدوء ،ولم يبق غير عدد قليل من الاشخاص كانوا يرومون الذهاب الى منازلهم.
ولكن ماذا حصل بعد ذلك؟

بغداد - ايناس طارق
تصوير - سعد الله الخالدي

حركة سير امام المصرف صباحا

شهود عيان : اختفاء دوريات الشرطة يوم السرقة شيء غريب والعملية تمت بهدوء تام!

النائبة آلاء سعدون : العملية تدل على وجود تنسيق مسبق ومنظم من قبل بعض المليشيات!

لماذا قص اللصوص أسلاك كاميرات المراقبة الخارجية وهي لا تعمل؟

شهود عيان يتحدثون

الشاهد الاول يروي (....) تفاصيل ليلة حادث سرقة المصرف وهو صاحب محل يقع في مواجهة المصرف ويسكن المنطقة نفسهاويقول : في ذلك اليوم حدث شيء لفت انظار الجميع وهو عدم سير دوريات امنية في الشارع العام من الصباح وحتى اغلاق ابواب المحال التجارية ليلا .وعلى عكس كل يوم حيث دوريات الشرطة تتجول ذهابا وايابا للاطمئنان على امن وسلامة الشارع والمواطنين . يقول الشاهد اطفأت انوار المحل ولم يبق غير باب واحد اغلقه وأذهب الى بيتي القريب والمطل على المصرف وكانت الساعة حينها قد تجاوزت العاشرة والنصف ليلا .في الشارع الفرعي المقابل للمصرف توقفت سيارة مارسيدس سوداء اللون ترجل منها شخص طويل القامة رشيق الجسم يرتدي بذلة سوداء اللون ،وما ساعدني على معرفة تفاصيله هو تركه السيارة مركونة في الفرع وكانت اضواء المصرف تنير مساحة من الشارع.. اتجه الرجل عدة خطوات باتجاه الشارع العام ، القى نظرة على المصرف ثم عاد ببطء الى سيارته وانطلق بها مسرعا في الوقت الذي كانت فيه سيارة بيضاء تتجول في المنطقة ..! لم اعر انتباها لهذا الامر ولا خطر ببالي ان يكون هذا المشهد جزءا من سيناريو السطو على المصرف . اغلقت المحل واتجهت الى البيت .وفي صباح اليوم التالي سمعت بأحداث الجريمة ، كما سمع غيري .

لصوص بثياب عسكرية!

الشاهد الثاني يروي (...) تفاصيل اخرى قائلا : انا اسكن في احدى الشقق السكنية القريبة من المصرف(وقد رفض الشاهد ذكر محل سكنه بوضوح لانه ، حسب اعتقاده ، قد يتعرض الى القتل) . حاولنا ان نطمئن الشاهد باننا سنلتزم بما طلبه . وفي تلك الليلة شاهدت عددا من الاشخاص يرتدون ملابس قوات حكومية ، توقفت سيارة على مسافة ٢٠ مترا تقريبا . ترجلوا من السيارة واتجهوا الى المصرف مباشرة . دخلوا المصرف بكل هدوء ثم جاءت السيارة واجتازت عارضة حراسة المصرف ، حيث لم يكن اي من الحراس متواجدا عند العارضة ، وهي حالة طبيعية ، فمكان العارضة عادة مايكون خاليا من الحراس ليلا !
عادت الاوضاع الى طبيعتها ولم يكن في الامر ما يدعو للقلق لان الاضواء في داخل المصرف بقيت مضاءة ،فضلا عن عدم سماعنا اي شيء يثير القلق والشك ،وفي الساعة السابعة صباحا استقيظت لاطفاء المولدة الكهربائية ،نظرت الى الشارع كان كل شيء طبيعيا ايضا والعارضة في مكانها وكإنها لم تحرك تماما .

لماذا اختفت دوريات الشرطة؟

الشاهد الثالث (...) صاحب محل لبيع المواد الانشائية قال : ان المصرف لم يتعرض الى السرقة بالرغم من حدوث خروقات امنية سابقا فقد ساهم اهالي المنطقة بحمايته والان يتعرض الى السرقة فهذا ما لايمكن تصديقه .ففي الثامنة والنصف مساء الثلاثاء اغلقت ابواب محلي ولم يكن هناك شيء يثير الشك او حركة غير طبيعية في الشارع والمصابيح الداخلية للمصرف كانت كما هي كل يوم تضيء الساحة الخارجية ،التي تغلق ابوابها ولاتفتح حتى اليوم التالي بقدوم الموظفين . ما حدث شيء يثير الاستغراب فلم نسمع صوت اطلاقات نارية ،وعند مغادرتي كان يقف بجانب جدران المصرف ابو مصطفى بائع الخضار والفواكة .(بدورنا سألنا بائع الخضار الذي اكد كلام الشاهد الثالث . وتساءل عن سبب اختفاء دوريات الشرطة في ذلك اليوم !! واضاف بائع الخضروات :هذا شيء محيّر حقا ! ماذا تقول وزارة الداخلية ؟

مسؤولية عمليات بغداد

قال المتحدث الاعلامي باسم وزارة الداخلية اللواء عبد الكريم خلف في تصريح (للمدى) : ان وزارة الداخلية ارسلت فريقا متخصصا في التحقيقات الجنائية من اجل كتابة تقرير يبين ملابسات الحادث ،واكد خلف ان المسؤولية الامنية في بغداد تقع على عاتق قيادة عمليات بغداد ،وبالتالي التدابير الامنية ستتخذ من قبلها للحد من هذه العمليات .

مصدر امني في حماية المصارف

فيما صرح مصدر امني لجريدة المدى رفض الكشف عن اسمه لاسباب امنية قائلا :عملية التنقلات التي تحدث بين حمايات المصارف من الاسباب التي تسهل عملية السطو على المصارف وذلك لان الحراس الجدد في اي مصرف حكومي لم يتعرفوا بعد على جميع لجان التفتيش المخولة من قبل وزارة الداخلية (لجان تفتيش المصارف) والتي من صلاحيتها المرور على المصارف والاطمئنان على سير عمل الحراس وفي اي وقت كان ،وهناك اسباب اخرى قد تساعد في عدم استطاعة الحراس الامنين المسؤولين عن حماية المصارف رفض فتح الابواب الداخلية للمصارف ،لان كل من ياتي يقول انا ضابط وهذه هويتي وما علينا سوى الطاعة والتنفيذ !واذا رفض الحراس فتح الابواب يعرضون انفسهم الى عقوبات مختلفة ، لذلك فهم يفضلون فتح الابواب على العقوبة ! وربما يكون هذا الشيء قد حصل في عملية سرقة بنك الزوية ،مجموعة من الاشخاص ترتدي زيا حكوميا تستقل سيارة تابعة لاحدى الاجهزة الامنية وتحمل هويات وباجات مزورة استطاعوا من خلالها اقناع الحراس بانهم لجان تفتيش المصارف ،وحقيقة تعامل الأمنيين مع بعضهم لايقوم على اساس الشك وانما يستند إلى الثقة و الاطمئنان ، فبمجرد ابراز الهويات تفتح ابواب المصارف، ولو استطاع الحراس الاتصال بقاطع لجان تفتيش المصارف للاستفسار لكان الامر اختلف كثيرا الان .والحقيقة ان جميع حراس المصرف قد تم استبدالهم قبل شهرين ، وربما لايعرفون مثل هذه الآلية او انهم افرطوا في ثقتهم أو ان العناصر التي سرقت المصرف يعرفون الحرس وهذا ما سهل عملية السطو .

الحراس الثمانية

وقال لنا رجل امني اخر(رفض ذكر اسمه) يعمل في حراسة المصرف ويبدأعمله الساعة التاسعة صباحا وحتى انتهاء موعد الدوام الرسمي للمصرف : عندما حضرالموظفون الى المصرف وجدوا جميع الابواب مغلقة ولا يوجد شيء يبعث على القلق ،اتصلنا بدوريتنا للحضور الى مكان العمل وعندما وصلوا الى مبنى المصرف وجدوا الابواب موصدة فكان لابد من الاتصال بمدير المصرف للحضور ،وتم بعد ذلك فتح الابواب بالمفاتيح الخاصة بالمدير، دخلنا فشاهدنا الحراس الثمانية موثقي الايدي خلف ظهورهم وفي رأس كل واحدمنهم رصاصة في الرأس ماعدا حارساً واحداً كان مقتولا قرب الخزنة المليئة بالنقود ، وقد اطلقت رصاصات على قدمه ورأسه ، فضلا عن ان الحراس لم يتناولوا طعامهم الذي كان مُعداً في مكانه ولم تمسه ايديهم منذ الليلة السابقة .اذن العملية كانت في بداية حلول ظلام الليل أو موعد عشاء الحراس ، وعادة مايكون بين العاشرة والحادية عشرة ليلا .
واضاف الحارس حاولنا البحث عن اي دليل ولم نفلح بذلك حتى الرصاصات الفارغة اختفت من مكانها والاسلحة التابعة للحراس سرقت وهم جميعهم من المنتسبين الأمنيين (fbs) وبعقود ولم يمض على نقلهم جميعا سواء شهرين فقط ،والعملية كانت منظمة ومن قام بها بهدوء ودون خوف ،لان آلة القص المستخدمة كانت بحاجة الى مادة الاوكسجين وقنينة غاز لاتمام العمل وهذا ما لم يترك في مكانه انما نقل بمجرد اكمال عملية السرقة .فضلا عن قيام السراق بتقطيع اسلاك الكاميرات الخاصة بالمصرف وهذه الكاميرات كانت منصوبة حديثاً وغير عاملة ، وما يعمل فقط كاميرات داخلية كانت تشتغل اثناء الدوام الرسمي لمراقبة الموظفين والمراجعين!

آراء من مجلس النواب

في تصريح للنائبة الاء سعدون عضوة اللجنة المالية في مجلس النواب (للمدى) قالت :العملية تدل على وجود تنسيق مسبق ومنظم من قبل بعض المليشيات المنظمة وتقف وراءها جهات كبيرة تستطيع ان ترتب اوضاعها هكذا ، ومع الأسف عادت عمليات السطو المسلح ، الى ما كانت عليه سابقا اذن لابد للحكومة العراقية من ان تشدد الاجراءات الامنية للحد من هذه العمليات التي تستنزف وتهدر وتسرق المال العام ،وهذه الاموال الطائلة لايمكن استرجاعها مرة ثانية ،اذن سوف تؤثر على الميزانية الحكومية والموازنة العامة للدولة ،لأنها تشكل رواتب موظفين منتسبين للدولة ،ومن يكون المسؤول هنا هو وزارة الداخلية وعمليات بغداد التي لابد من تنسيق عملهم للقبض على المجرمين واضافت "المبالغ التي وصلت ظهر الاثنين كرواتب لعناصر الشرطة والموظفين في وزارة الداخلية كانت قيمتها ٥,٦ مليارات دينار لكن اللصوص تركوا في الخزنة ملياراً ومئة مليون من الفئات الصغيرة، واكدت ان اللصوص دخلوا المصرف من دون تحطيم الابواب والنوافذ!

خطة فرض القانون

حاولنا الاتصال باللواء قاسم عطا فاخبرنا مدير مكتبه انه في رحلة خارج البلد ، بعد ذلك اتصلنا بالدكتور تحسين الشيخلي الذي اجابنا مشكورا من عاصمة الضباب لندن قائلا :ان عملية سرقة مصرف الزوية في منطقة الكرادة هو عملية اجرامية ،وليست ارهابية ولابد من تظافر الجهود لكشف خفايا هذه العملية باسرع وقت ممكن ،ولايمكن ان ناخذ عملية سطو او سرقة مقياسا على تدهور الوضع الامني انما هي بعض الثغرات استغلها المجرمون لتمويل اعمالهم الاجرامية ،ولابد من تشديد العقوبات ضد المجرمين والسراق .

الخلايا النائمة

يقول النائب وليد شركة عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب في تصريح (للمدى):هناك ثغرات امنية حدثت خلال الاشهر الاربعة الاخيرة ، استغلتها الخلايا النائمة المتمثلة بالارهابيين ، والبعض من فضلات النظام السابق للوقوف ضد تحقيق نظام ديقرطي جديد ،وما حدث مؤخرا هو نتيجة ضعف التنسيق بين عمل المخابرات الداخلية والاستخبارات ،وهنا كان لابد للجنة الامن والدفاع من العمل على اجراء تنسيق العمل الامني بين هذه الجهات الامنية ،فضلا عن ان الكل على علم واطلاع ومعرفة ان الحدود العراقية مع دول الجوار مفتوحة على مصاريعها ويدخل ويخرج منها كل من هب ودب دون مراقبة .
واكد شركة ان التحقيق في حادث سطو المصرف وسرقة الاموال الطائلة التي تقدر باربعمائة ونصف المليار دينار لايخلو من تواطؤ احد الحراس الأمنيين المتواجدين في بناية المصرف ،مع احدى العصابات المسلحة لتسهيل مهمة دخولها وخروجها لان الابواب لم تكسر والنوافذ كذلك ،وكان السارق يعلم كل شي . اذن نحن لانشك في ان العملية منظمة ومرتبة منذ فترةٍ ،وتكثر الاقاويل من ان هناك اشخاصاً دخلوا مشيا والبعض الاخر بسيارة فلكل حادث حديث عندما يكشف التحقيق حقيقة الأمر .واكد شركة ان العملية هي عملية بعيدة عن السياسة ومن قام بها ليست له علاقة سياسية ،ومهما حدثت ثغرات بين الكتل السياسية فلن يتحمل حزب او كتلة مسؤولية سرقة بنك وحقوق مواطنين فهذه نظرية بعيدة ومرفوضة .

لجان تفتيش المصارف

حاولنا البحث عن لجان التفتيش التابعة لوزارة الداخلية فارشدنا الى منطقة القصر الابيض الواقعة في منطقة الكرادة ،وبعد محاولات عديدة استطعنا مقابلة اللواء الركنٍ عباس الذي قال: انه لم يكن موجوداً وكان يتمتع باجازة في ذلك اليوم الموافق ٢٨ \ ٧ \ ٢٠٠٩ عند حدوث عملية السطو وبعد خمس دقائق لديه اجتماع مع وكيل وزارة الداخلية ومن يستطيع ان يفيدنا بهذا الامر اكثر هو اللواء الركن عبد الكريم خلف قائد عمليات الرصافة ،وقد حاولنا الوصول اليه او الاتصال به لكن من دون جدوى .

ملاحظة مهمة

احد الحراس الأمنيين واصحاب المحال التجارية اكدوا على وجود كاميرات تابعة الى محافظة بغداد منصوبة على اعمدة مرتفعة ، في بداية الدخول والخروج من شارع الكرادة وقرب كل كاميرا تقف دورية شرطة ،فهل يمكن ان تكون تلك الكاميرات هي بداية حل اللغز. يذكر ان منطقة الكرادة تتميز بانتشار أمني مكثف من جانب قوات الشرطة والجيش، وتحرسها الوية تابعة للقوات الامنية بسبب وجود منازل عدد من كبار المسؤولين فيها.

حرس وحماية امام المصرف

وزارة الداخلية: القبض على سارقي بنك في بغداد

بغداد (رويترز):
قالت وزارة الداخلية ان الشرطة في بغداد القت القبض يوم الخميس على عصابة قتلت ثمانية اشخاص رميا بالرصاص خلال حادث سطو على بنك وقع قبل يومين.
واقتحم مسلحون فرعا لبنك الرافدين العراقي المملوك للدولة في وسط بغداد يوم الثلاثاء وفتحوا النار على موظفي الامن ثم فجروا خزنة البنك باصابع ديناميت وفروا بعد ان سرقوا ثمانية مليارات دينار عراقي (٦,٨٤ مليون دولار).
وقال اللواء عبدالكريم خلف المتحدث باسم وزارة الداخلية ان الشرطة استعادت المال المسروق واعتقلت بعض المجرمين قبل بضع ساعات.
ويقول مسؤولو امن ان هناك صلات بين الجريمة المنظمة في العراق وبين التمرد المسلح الذي لا يزال نشطا ضد القوات الامريكية وقوات الامن العراقية.

شاهد عيان: في تلك الليلة شاهدت عددا من الاشخاص يرتدون ملابس قوات حكومية ، توقفت سيارة على مسافة ٢٠ مترا تقريبا . ترجلوا من السيارة واتجهوا الى المصرف مباشرة . دخلوا المصرف بكل هدوء ثم جاءت السيارة واجتازت عارضة حراسة المصرف...

كتابة على الحيطان

حـــرائـــق .. ســـرقـــات .. صـــمـــت!

عامر القيسي

الحرائق بفعل فاعل ..
السرقات باختراقات أمنية ..
لكن السؤال يبقى هو : من الفاعل ومن الذي اخترق امننا ؟
نعرف جيدا باننا لسنا في مدن الفردوس أو جمهورية افلاطون ، ونعرف ايضا ان مثل الذي يحدث بنا وعلينا هو نتاج تراكمات في مختلف جوانب الحياة ، ولان المواطن يعرف ذلك فانه يصمت احيانا ويحتج احيانا اخرى ويبررلنفسه لكي يكظم غيظه مّرات ومّرات .
لانريد ان نتدخل في شؤون الحكومة لكن من حقنا ان نسألها عن الفاعلين ، من باب الشفافية واطلاع المواطن على حقيقة مايجري على بعد امتار منه ، عندما يحرق ماله العام وتسرق امواله الخاصة من المصارف .
كم حادث قالت عنه السلطات الرسمية بانه من فعل فاعل ،وان التحقيقات توصلت الى رأس الخيط أو آخره (لااحد يعرف) ! . ثم ينسى الموضوع ويضيع بين الاوراق والذاكرة الشعبية المرهقة والصفقات المشبوهة ! من طراز (اسكتلي اسكتلك) !
السطو على مصرف الرافدين في منطقة الزوية ، الثلاثاء ٧/٢٨ ، قالت عنه وزارة الداخلية ان قوى سياسية تقف خلفه ، وان السرّاق قد القي القبض عليهم وان المال العام قد عاد الى خزائن الدولة ، والتحقيق المنشور في هذه الصفحة استند الى اقوال شهود عيان الذين ذهبت اقوالهم الى ان العملية ، لم تكن اقتحامية وان ماحدث هو بين اناس يعرف بعضهم بعضا ، وكذلك ذهب تحليل المصدر الامني الذي التقيناه به ، وهذا يعني ان احدا لم يأت من خارج الحدود وان الامبريالية الامريكية لايد لها في الحادث ، وان عصابات الجريمة الاعتيادية غير قادرة على ان تقوم بعمل بهذا المستوى من الدقة والتنظيم والقتل بدم بارد .رصاصة في الرأس وكفى وبأسلحة كاتمة للصوت وعلى مبعدة امتار من السيطرات التي يعج بها الشارع الذي حدثت فيه السرقة !
نستطيع القول دون تردد ان كل الاعمال بهذا النوع من الدقة (سرقة ، اختطاف جماعي ، حرائق ، اغتيالات) قد مرّت دون ان نعرف من قام بها ومن يقف خلفها والى اين انتهى التحقيق وما هي النتائج التي توصل اليها ؟ بالرغم من ان كل المسؤولين قاطبة اكدوا في مؤتمراتهم الصحفية ، بانهم سيعلنون عن الجناة مهما كلف الأمر ، ولكن تبين فيما بعد ان الله لايكلف نفسا الا وسعها !!
بيان وزارة الداخلية كان واضحا باتهام قوى سياسية بانها تقف خلف عملية السطو والقتل التي حدثت في المصرف . ومن حقنا ان نسأل: هل هي قوى داخل العملية السياسية مازالت تلعب مع الوضع العراقي لعبة القط والفأر فتحصد من الشمال واليمين ، شرعا وحراما ، دون ان يستطيع احد ان يقول لها (على عينك حاجب) ؟
هل هي قوى خارج العملية السياسية وبامكانها ان تفعل كل ذلك دون ان يستطيع احد ان يضع حدا لاستهتارها وخروقاتها وهز ثقة المواطن بالاجهزة الامنية ؟
وحسب البيانات الرسمية فاننا في الوقت الذي نشدّ فيه على ايدي القوات الامنية التي القت القبض على (المجرمين السياسيين) ، فاننا في الوقت نفسه نطالب بالكشف عنهم وعن غطائهم وارتباطاتهم والجهات التي تسهل لهم كل هذه السهولة في الحرق والاختطاف والسرقة !
المواطن يعتقد بان الوقت قد حان لفتح صفحة المصارحات ولاندري حقيقة ان كانت هي وجهة نظر السادة المسؤولين نفسها!.